

الفصل الرابع

أسواق التأثير : التأثير للإيجار ، القرارات للبيع

قيمة وسيلة التواصل

يدور فساد سوق التأثير حول استخدام الثروة بحثاً عن التأثير داخل مؤسسات قوية سياسياً وإدارياً - غالباً مع سياسيين يعرضون إمكانيات تواصلهم السهل الذاتي للإيجار . في ديمقراطيات السوق ، الكثير من الأفراد لديهم اهتمامات للسعي والوسائل التي بها يفعلون هذا ، ونقاط تكاثر وسائل للتواصل العام - الخاص . حيث تكون المؤسسات قوية ، وتتمتع بالمصداقية فإن الأغلبية الساحقة من التأييد تحدث داخل الحدود المقبولة ، ولكن مجتمعات سوق التأثير قد تطورت أيضاً بطرق تتكيف مع النخبة الاقتصادية والسياسية . لا يهدد هذا العرض من أعراض الفساد بصورة عادية حيوية المؤسسات أو النظام الأشمل ؛ وفي الواقع لكي يفعل هذا فسوف يلحق الضرر بوسيلة التواصل التي في خطر .

الحصص أو المصالح Stakes ، تعني هنا تفاصيل سياسية - سواء برنامج سوف يتم تمويله ، عقد يمنح ، مجموعة يعلن إعفاؤها من الضرائب ، قواعد برنامج يتم تغييرها . تقدم أطراف القطاع الخاص رشاي ، ويمارس المسؤولون الابتزاز ، ولكن في معظم بلدان سوق التأثير مثل هذه التصرفات تمثل الاستثناء ، وليس القاعدة أو تكون مقصورة على هيئات وقرارات محددة . أحياناً يكون من الصعب التمييز بين الإسهامات السياسية القانونية والروتين " خدمة الناخبين أو المؤيدين " وذلك بانتخاب ممثلين عن الدوائر في تعاملات فاسدة ، تلك الحقيقة التي تساهم في ديمقراطيات السوق من حيث الدرجات المفضلة على مقياس يؤكد على الرشاي غير المتحفظة . لا يعني ذلك أن البيروقراطيين في بلدان سوق التأثير لم يتآمروا مطلقاً مع الرسميين المنتخبين ، وجماعات المصلحة . ولكن من السهل عادة وأقل خطورة بالنسبة لصاحب المصلحة الخاصة الحصول على خدمة خلال الهبات السياسية بدلاً من البحث عن بيروقراطيين مطيعين . هذه الخدمة جزء مما يقدمه السياسي الفاسد . لأن تعاملات البيروقراطيين غير المشروعة بصورة واضحة ، تجعل الصداقة مع السياسيين الأقوياء أو الأمل في التحرك إلى دوائر الأعمال في المستقبل قد تكون الممر المفضل إلى الثروة .

الجدل في هذا الفصل يؤكد على أن الأموال السياسية ليست فاسدة أصلاً : في الديمقراطيات ، الهبات شكل مشروع من أشكال المناصرة أو التدعيم ، وأن الحملات الجماهيرية التنافسية تكلف أموالاً . ولكن حتى إذا كانت كل الأموال تتدفق من خلال قنوات شرعية ، فإنه لا يزال من الممكن أن يكون هناك اهتمامات فاسدة . إدراك أن سوء الاستخدام شائع ، وأن خيبة أمل المواطن التي يمكن أن تحدث ، تمثل موضوعات فساد ضاغطة في معظم نظم سوق التأثير . لذلك يوجد نقص في المنافسة السياسية - بين

الأحزاب ، أو بين أصحاب المناصب والمتحدين لهم . وحتى عندما تبدو التأثيرات الاقتصادية معتدلة ، يمكن أن يقلل فساد سوق التأثير من حيوية وتنافسية الحياة السياسية .

ثلاثة من ديمقراطيات السوق

اليابان ، ألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة من أغني وأقوى ديمقراطيات العالم . شركاتها القوية ، بسط نفوذ سياساتها على مستوى العالم، والأدوار التي تلعبها بنوكها وأسواقها في حماية (وأحياناً غسيل) إيرادات التعاملات الفاسدة في أماكن أخرى ، وكلها لها مضامين كبيرة بالنسبة لمجموعات من الدول الثلاثة الأخرى . ينطبق نفس الشيء بالنسبة للإصلاح : تدافع US بصفة خاصة عن المعايير التي ، للأحسن أو الأسوأ ، تسيطر على جداول أعمال مقاومة الفساد على المستوى الدولي . قد جربت كل دول المجموعة حالات فضائح كبيرة أثناء العقود الأخيرة على سبيل المثال Watergate في الولايات المتحدة الأمريكية ، FlickandElf في ألمانيا ، Sagawa Trucking في اليابان . وحتى الآن ، لا يزال ، لا يوجد فساد في المجموعة قد هدد الترتيبات السياسية أو الاقتصادية الأساسية . أدت الفضائح الكبيرة في اليابان إلى هزة سياسية عنيفة : في بداية عقد التسعينيات أطاحت بهيمنة الحزب الديمقراطي التحرري LDP ، وأحدثت تغييراً في أساليب الحملات الانتخابية ، غيرت العلاقات بين السياسيين والبيروقراطيين، والجهود القانونية لتنظيم " السياسات المالية " . ما هو لافت حول هذه النظم يتمثل في بروز مؤسسات قوية مع سياسات واقتصاديات ثابتة في تحررها منذ وقت طويل ، تؤثر على شكل الفساد الذي يقع وتمكنها من مقاومته .

في ألمانيا ، اليابان ، والولايات المتحدة يستمر تحرير السياسة والسوق كما هو ، بينما نفترض البيانات بعض الشد إلى وراء على الجانب الاقتصادي ، حقوق الملكية مؤمنة ، التدخل في الاقتصاد انتقائي ، المسؤولون بصفة عامة خاضعون إلى المساءلة . تحقق كل الدول الثلاث درجات عالية على مقياس القدرة المؤسسية والاجتماعية والتنمية الشاملة . ترتيب اليابان، إلى حد ما منخفض عن كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (ولكن لا تزال أعلى من المتوسط) بالنسبة لفعالية الحكومة وجودة التنظيم اللاتحي . إنها تقيم على أساس أن مستوى الفساد أعلى ، وفعالية الرقابة عليه أقل من ألمانيا والولايات المتحدة ، على الرغم ، مرة أخرى ، من أن الدول الثلاث تتجاوز بصورة ملحوظة المتوسطات جميعها .

إلى أي حد مقارنات الفساد صادقة ؟ من الصعب الإجابة : درجات المؤشر تقترب من الأفضل . الكثير من الفضائح اليابانية تحدث عند ذروة النظام السياسي المركزي ، والاقتصادي المراقب عن قرب ، ولذلك تركز عليها الأضواء الكاشفة . في المقابل US دولة فيدرالية لها أفرع حكومية متعددة (ولايات) ، حملات سياسية لا مركزية ، وآلاف من الهيئات القضائية المحلية . تتخذ القرارات المهمة على كل المستويات ، ونقاط حق الوصول تتكاثر . ألمانيا أيضاً دولة فيدرالية والتي تتفق حكومات أرضها ومدنها مبالغ ضخمة على الإنشاءات ؛ قد كانت الرشاوي والابتزاز تمثل مشكلات على ذلك المستوى . لدى الدول الثلاث اقتصاديات خاصة نشيطة ، ومجتمعات مدنية نسبياً متحررة من تدخل الحكومة أو الاعتماد عليها . معظم القرارات والعمليات في هذه البلدان تجري في القطاع الخاص ، والنظم السياسية والقانونية تعكس تلك الحقيقة . الفضائح الأمريكية مثل Enron ، Worldcom ، وحالات احتيال شركات أخرى ، سوء المعاملة الجنسية

للأطفال داخل الكنائس الكاثوليكية الرومانية ، صراعات المصالح بين أعضاء القيادة على مستوى القمة في اللجنة الأولمبية الأمريكية ، وسوء الاستخدام في الألعاب الرياضية ما بين الكليات على مستوى العالم تضمنت في الغالب تعاملات قطاع خاص . بينما من المحتمل أن هذه الدول الثلاث قد حققت المزيد من النجاح في السيطرة على الفساد مقارنة بالكثير من الدول الأخرى ، فإنه من الصعب القول كم يكون الفرق .

التركيز على الانتخابات

لا تعتمد أسواق التأثير على أسلوب واحد فقط ، وليس للمجتمعات في تلك الفئة شكل واحد للفساد . قد تتضمن المستهدفات مسئولين وعمليات انتخابية ، تشريعية ، قضائية وبيروقراطية ؛ قد تأخذ رموز خاصة أو عامة المبادرة . لدى اليابان ، ألمانيا ، US ممارسات فساد متنوعة بصفة عامة . ولكن تمويل الحملات السياسية يمثل حالة الفساد التي تتال جدلاً وحوارات الأكثر اتساعاً في كل منها ، وسوف يكون هذا هو تركيزنا الأول في هذا الفصل . يؤثر هذا التمويل موضوعات مشاركة ومؤسسية حساسة : ما الذي يشكل سياسات عادلة ومستجيبة في مجتمعات السوق المتنافسة ؟ هل يمكن تقييد حالات سوء الاستخدام دون تعريض قيم مهمة إلى التهديد ؟ تعاملات سوق التأثير - بعضها قانوني - يمكن أن تهدد حيوية وتنافسية السياسات ، الانفتاح الاقتصادي ومساءلة المؤسسات . أحياناً يمكن أن يجعل الإصلاح هذه المشكلات أكثر سوءاً .

تمويل الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة : من له اليد العليا ؟

قواعد اللعبة

النظام الفيدرالي الحالي لتمويل الحملات الانتخابية في US بدأ يظهر في عام 1966 ، عندما أصدر الكونجرس تشريعاً ، والذي يوفر للحملات الانتخابية الرئاسية العامة تمويلاً عاماً خلال مدفوعات إلى الأحزاب . هذا القانون ألغي رسمياً بعد عام ، ولكن بعض بنود الإلغاء دعت المواطنين إلى تمويل الحملات الانتخابية خصماً من وعائهم الضريبي والتي جاءت في قانون الإيرادات عام 1971. في نفس العام أصدر الكونجرس قانون الحملة الانتخابية الفيدرالي .

حدود المساهمة ، والشفافية العامة للبيانات تشكل جوهر النظام . التمويل العام متاح فقط لمرشحي الرئاسة طبقاً لشروط معينة . أولئك الذين يقبلون التمويل العام يجب أن يلتزم كل منهم بحدود الإنفاق ، ولكن قد يرفض المرشحون الأموال العامة ، ومن ثم يجمعون وينفقون إلى أقصى ما يستطيعون ، ذلك الاختيار الذي أصبح شائعاً بصورة متزايدة . تسجل بيانات المساهمة والإنفاق بانتظام ومن السهل الوصول إليها (لجنة الانتخابات الفيدرالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2004) ، على الرغم ، كما سوف نرى ، الإفصاح والشفافية يمكن أن تعمل أيضاً ضد المتحدين المتنافسين .

ما مدي جودة تطبيق القانون ؟

إذا أخذنا في الاعتبار شروط النظام الذاتية ، فإنه يعمل بنجاح : حدود المساهمة ، الشفافية والإفصاح تلقى قبولاً واسعاً ، على الرغم أنها قد طوقت في أواخر عقد الثمانينيات (1980) بما يسمى " الأموال الناعمة - غير السائلة " . تدير حملة الانتخاب الفيدرالي FEC القوانين بفعالية ، على الرغم من هجوم الكونجرس المتكرر على ميزانياتها . قد نما إنفاق الحملات الانتخابية بأرقام واقعية بحيث يزيد المبلغ المخصص في كل دورة انتخابية بما قيمته 2000 دولار إلى أن وصل إجمالي الإنفاق 647.9 مليون في عام 1981 - 82 وصل إلى 1.006 بليون في عام 2000 ، الدورة الانتخابية الأكثر حداثة ، والتي كانت بياناتها الكاملة متاحة . ولكن الاتجاه لم يكن موحداً ، يتجه إنفاق البيت الأبيض إلى الزيادة بصورة لافتة في سنوات الانتخابات الرئاسية ، وتراجع قليلاً في أثناء الحملات في السنوات البعيدة عن موعد الانتخابات قد بقي إنفاق مجلس الشيوخ ثابتاً إلى حد ما . زاد معدل إنفاق حملة الكونجرس " لكل فرد " من 3.81 دولار إلى 4.89 (منسوبة إلى من لهم حق التصويت) ، وذلك من عام 1981 - 82 إلى عام 2000 .

من زوايا كثيرة ، يفيد النظام الانتخابي الحالي بصورة حاسمة أصحاب المناصب والموظفين الذين يساعدون في العملية الانتخابية . يستفيد أصحاب المناصب من الاعتراف بالاسم والشبكات المنشأة لتمويل وإدارة الحملات . أعضاء مجموعة المساعدين في " واشنطن " ومكاتب جمهور الناخبين يحصلون على مرتباتهم على أساس العمل طول الوقت ومن التمويل العام ، وذلك لتقييم سيرة الأشخاص وحققهم في التصويت . يتمتع أعضاء مجموعة المساعدين بحق الدخول إلى استديوهات التلفزيون والراديو مجاناً ،

ميزة تداول المكاتبات البريدية مجاناً، وإعانة مواقع الانترنت من الحكومة الفيدرالية . هذه المزايا جزء ومنتج لمهمتهم في تمثيل الناخبين . وهم ليسوا فاسدين بأي مقياس . ومع ذلك ، الموظف عضو مجموعة المساعدين ، والمتحدي الذي يمثل المرشحين ينفقان بالضبط نفس المبلغ ، ولذلك فإنهما يديران مسابقة غير متكافئة . القانون يحابي أيضاً المساعدين . التمويل أو القواعد العامة التي تسمح لفرد أو اثنين من الكبار لكي يبدأوا المساهمات ، يمكنهم مساعدة المتحدين على تدشين حملات انتخابية لا تصدق ، وجمع المزيد من الهبات ، يمكن أن تمنع قيود الإنفاق المساعدين من أن يتجاوزوا إنفاق المتحدين بصورة صارخة . ولكن التمويل العام لا يطبق على مسابقات الكونجرس ، تطبق قيود المساهمات النمطية على كل المرشحين . للإفصاح والمكاشفة المزيد من التأثيرات الدقيقة : طبقاً لنظام ما قبل السبعينيات (1970) ، الكثير من المتبرعين ، بينما كانوا يعطون النصيب الأكبر من أموالهم إلى المساعدين ، أعطوا على الأقل مبلغاً صغيراً للمتحدين الواعدين لضمان حق التواصل بصرف النظر عن من الذي كسب الانتخاب . مع المساهمات ، واعتبارها من أمور التسجيل العام ، يجد كثير من المتبرعين الآن ، أنه من الحكمة أن يعطوا للمساعدين فقط . يستخدم المساعدون الإفصاح والشفافية لإحباط المتحدين المرتقبين عن طريق جمع وتسجيل مبالغ كبير من " الأموال المبكرة " .

إحساس بالإبعاد

يعتقد كثير من الأمريكيين أن " سياسات الأموال " فساد . في عام 1997 في مسح أجرته " جالوب " قال كثير من المفحوصين أن الرسميين المنتخبين في واشنطن كانوا متأثرين بضغط من المساهمين (77 في المائة) أكثر من

تأثرهم بالمصالح الأفضل للوطن (19 في المائة) ، وكثيرو قالوا بأن الانتخابات ، " عبارة عن مزاد للمرشح الذي يستطيع أن يجمع أموالاً أكثر " (59 في المائة) " بدلاً من أن يكسب على أساس أنه المرشح الأفضل " (37 في المائة) (جالوب 1997) . في عام 2003 سألت مجلة Newsweek إذا ما كان النظام السياسي " تسيطر عليه المصالح الخاصة والشركاء ، إلى حد أنه لا يستطيع أن يستجيب إلى حاجات الوطن " ؛ وافق 70 في المائة . في عام 2004 وجد مسح Harris حول موضوع " السلطة والتأثير في واشنطن " أن 83 في المائة من المفحوصين قالوا بأن " الشركات الكبيرة " تتمتع بسلطة وتأثير مفرطين ؛ 81 في المائة قالوا نفس الشيء بالنسبة للجان الإجراء السياسي ، و 77 في المائة بالنسبة لأعضاء الضغوط السياسية ، بالترتيب . فقط 18 في المائة قالوا بأن الرأي العام له تأثير مبالغ فيه ، و 72 في المائة قالوا " قليل جداً " تتفق الاستجابات مع نتائج مسوحات سنوات سابقة .

في يناير 2000 ، في مسح Newsweek ؛ 58 في المائة قالوا أن " الأفراد الكفاء سحبوا أنفسهم من الترشيح للمنصب بسبب تكاليف الحملات العالية جداً " ، وهو ما يمثل مشكلة كبيرة للوطن . سألت ABC News ومجلة واشنطن ، في عام 2001 ، إذا ما كان السياسيون يقدمون خدمات خاصة للأفراد والجماعات الذين ساهموا في حملاتهم " ؛ 80 في المائة ، قالوا " نعم ، غالباً " ، و 13 في المائة قالوا " نعم ، أحياناً " . من بين الإجابات السابقة في المسح الأخير 67 في المائة قالوا " تمثل هذه الخدمات مشكلة كبيرة . في نفس تلك المجموعة ، برز تناقض مثير : 74 في المائة قالوا بأن مثل هذه الخدمات " غير أخلاقية " ولكن 46 في المائة فقط يروا أنها " غير قانونية " ، 48 في المائة قالوا " قانونية " . تعتقد نسبة كبيرة من

السكان بأن النظام الحالي يفشل في منع أو حتى السماح بالسلوك غير الأخلاقي .

شرفه المحتالين

هل يستحقون كل هذا الاهتمام ؟ درجة من الشك تعتبر شيئاً صحيحاً في الديمقراطية ، وغالباً قد كانت الرشاوي لها وجود ملحوظ في التاريخ السياسي الأمريكي . حتى عام 1912 كان أعضاء مجلس الشيوخ يختارون طبقاً لتشريعات الولاية ، وكانت مدفوعات الطموحين إلى المجد تذهب إلى واضعي القوانين في بعض الولايات . في عام 1912 السيناتور William Lorimer عن ولاية إلينويز Illinois اعتبر نجاحه في انتخابات 1909 باطلاً بقرار من مجلس الشيوخ بسبب رشاوي . أكثر حادثة ، شملت الأمثلة عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الحزب الديمقراطي وأيضاً الجمهوري ، وعن كثير من الولايات . اتهموا جميعاً بتوفير خدمات غير مشروعة لكبار المبرعين . في عام 1989 استقال المتحدث باسم مجلس الشيوخ بعد تحريات عن عائدات كتاب من تأليفه قد تسلمها ، ووظيفة لزوجته من رجل أعمال . توجد أسماء كثيرة لأعضاء في مجلس الشيوخ والنواب طردوا من الكونجرس بسبب قبولهم رشاوي . بل أن بعضهم قد دخل السجن بسبب مثل هذه التصرفات .

حسناً أن تكون عضواً في مجموعة المساعدين

الفيدرالية والأحزاب السياسية الضعيفة نسبياً في US تدعم حملات الانتخاب التي تمول ذاتها بذاتها ، كل منها مسئول عن تنظيمها الذاتي ، وتقريباً كل تمويلها . إذا أخذنا في الاعتبار تكاليف الحملات ، والمزايا السياسية

المعرضة للخطر ، والنمو السريع للأموال الناعمة (غير السائلة) والتي بدأت إسهاماتها في أواخر العقد الثامن (1980) ، قد يبدو مدهشاً أن الرشاوي ليست منتشرة بصورة عامة . ولكن المتبرعين ليسوا أقوياء ، وأيضاً المرشحون، والرسميون المنتخبون غير محصنين كما يعتقد بصفة عامة . المال ، في حد ذاته ، عادة لا يحدد نتائج الانتخابات . بدلاً من ذلك ، يتجه إلى التدفق إلى أولئك المساعدين الذين من المحتمل أن يكسبوا بأي طريقة . إجمالي حجم الإنفاق تحكمه بصفة عامة قدرة المتحدين على جمع الأموال ، مع قدرة المساعدين على تجاوز إنفاق المبالغ التي يتم جمعها .

ومن ثم ، أنفق أعضاء مجموعة المساعدين في الكونجرس 985,461 دولار في المتوسط أثناء الدورة الانتخابية عام 2004 ، بينما متوسط المتحدين 283,134 (بانخفاض حوالي 25 في المائة من دورة عام 2000) . في مجلس الشيوخ أنفق أعضاء مجموعة المساعدين 6,137,988 دولار ، والمتحدين 2,182,732 - مرة أخرى ، انخفاض بما قيمته الربع مقارنة بعام 2000 . (إنفاق مجلس الشيوخ أقل قابلية للمقارنة من انتخاب إلى التالي لأن عدد سكان الولايات يختلف ، وفقط ثلث المقاعد هو الذي ينتخب في كل دورة .)

يوافق أعضاء جماعات الضغط ، المساهمون ، و المرشحون ، بصفة عامة ، على أنه ، بينما المتبرعون لا يشترون الأصوات التشريعية ، فإنهم يشترون حق التواصل (الدخول السهل) - فرصة عمل استجاب حول موضوع معين . حق التواصل (الدخول) محدود ، ولا يضمن مخرجات مرغوبة ، ولكن لا يمكن إنجاز الكثير بدونه . ذلك هو السبب في أنه يستحق أن يدفع من أجله . ومع ذلك ، يثير سوق حق التواصل (الدخول السهل) تساؤلات حول حيوية السياسات : يمكن أن يحول القلق المتغلغل

بجمع الأموال الاهتمام بعيداً عن المجموعات والقضايا ، وبعيداً عن التركيز على جمهور الناخبين والتي يجب أن تكون في قمة الأولويات . الجهود المتراكمة في إنفاق معظم وقت فراغ المرء في صحبة الأفراد الأثرياء ، وآرائهم الخاصة حول العالم ، والتوقعات المقابلة ، والأثرياء الذين لهم مطالب خاصة، بالمثل ، يفعل القليل بالنسبة لجودة الديمقراطية النيابية .

مشكلة الفساد : ليست الرشوة ولكن سياسات سيئة

لدى الولايات المتحدة مشكلة فساد نظامية تشتمل على التمويل السياسي ، ولكنها ليست بالضرورة تلك التي يعتقد الرأي العام أنها تعاني منها . الرشوة بين المسؤولين المنتخبين على المستوى الفيدرالي غير شائعة ، ولا توجد أدلة قوية بأن المتبرعين يمكنهم شراء أصوات " الكونجرس " . يحدث المزيد من الرشاوي والابتزاز على المستويات الأدنى ، ولكن ، مرة أخرى ، نطاقها محدود نسبياً . تشغل US أكثر من نصف مليون وظيفة عامة عن طريق الانتخابات ، الكل فيما عدا 537 منهم من خلال الانتخابات المحلية . في هذا المجال ، السياسيون المنتجون هم الأكثر حيوية ومصداقية . تعتقد الأغلبية الشعبية أن عملية تمويل الحملات الانتخابية فاسدة ، وأن هناك فجوة كبيرة بين القوانين ، القيم الاجتماعية ، والثقافة السياسية لدى النخبة فيما يتعلق بالسلوك المقبول . يضاف إلى ذلك ، تحمي قوانين تمويل الحملات أعضاء مجموعة الماعدين ، ومن ثم ، (اقتراناً بالتطورات الأخرى) تنخفض المنافسة السياسية ، وقيمة التصويت الواضحة باعتبارها آلية محاسبة . تنظيم المؤسسات للترابط بين الثروة والسلطة في العملية الانتخابية الأمريكية ، يترتب عليه مشكلات مصداقية خطيرة ، ومشاركة الناخب تحدث في ترتيبات

أقل تنافسية حقيقية بالنسبة لكثير من المناصب . يضيف ذلك إلى مشكلة الفساد النظامية بالمعنى الوارد في الفصل الأول .

من المحتمل أن يضيف قانون إصلاح الحملات الانتخابية الجديد مزايا لأعضاء مجموعة المساعدين . مهما كانت العيوب الأخرى " للأموال الناعمة - غير السائلة " القابلة للتداول محلياً ، فإنه يمكن أن يستخدمها قادة الحزب لمساعدة المتحدين عبر أنشطة جذب الأصوات والإعلان عن الحزب . يقيد القانون الجديد جميع الأموال وإنفاقها ، ويقصرها على الأموال السائلة فقط ، وهو ما يجعل مقابل انتقالات أعضاء المجموعات المساعدة في وضع أفضل من المتحدين . وبالمثل " إصدار الإعلانات " - في الماضي ، استخدمته الجامعات القومية الساعية إلى إحداث التغيير ، بدلاً من المدعين لأعضاء مجموعة المساعدين - قد يمول الآن بالأموال السائلة فقط ، ومن ثم تحظر على جماعات المناصرة ، في المراحل النهائية من الحملات . ربما الجزء الأكثر صداقة حميمية لأعضاء المجموعة المساعدة يتمثل في النص الخاص "بالخصم المليونير " . بالنسبة لمرشحي الكونجرس بمجلسيه ترفع القيود عن إسهامات الأفراد ، وتزال السقوف الخاصة بالإنفاق الحزبي الذي تموله الأحزاب من ميزانياتها ، حيث يتجاوز إنفاق الخصوم من التمويل الشخصي سلسلة من الحدود السابقة . بينما يطبق القانون على كل المرشحين ، فإن الإنفاق الذاتي أكثر أهمية للمتحدون منهم في حالة مجموعة المساعدين : في معظم السنوات ، المتحدون (كثير منهم قادمون جدد) يجمعون ما بين 15 إلى 25 في المائة لحملاتهم الانتخابية من أموالهم الشخصية . وحتى إذا أنفقوا مبالغ طائلة من ذاتهم لكسب الجولة الأولى ، فإن مجموعة المساعدين تستطيع أن تمول حملات إعادة الانتخاب بسهولة

بالأموال السائلة . الآن ، عند مواجهة متحدين مزودين جيداً بالأموال ، فإن جمع الأموال السائلة سوف يكون أكثر سهولة .

مسألة ثقة ؟

قد يكون نظام تمويل الحملات الأمريكية فعالاً بصورة محتملة في كبح جماح إجمالي الرشوة، ولكنه أقل فعالية في تشجيع السياسات المنفتحة ، التنافسية ، أو الإحساس العام بأن المشاركة تسير على ما يرام . شفافية الإسهامات والإنفاق - الموجهة إلى تشجيع الناخبين على معاقبة الأوغاد عند الاقتراع - الأكثر احتمالاً أنها تخلق صوراً ذهنية لطوفان من أموال المصالح الخاصة . الإدراك واسع الانتشار بأن السياسات الانتخابية تهيمن عليها الثروة ، قد يكون الميراث الأكثر دلالة من التجارب الإصلاحية السابقة . وجد اقتراع مجلة CBS في عام 2000 أن 11 في المائة من الناخبين المسجلين اعتقدوا فقط في " تغيرات طفيفة " مطلوبة لتحسين طريقة تمويل الحملات الانتخابية في US ، بينما دعم 43 في المائة التغيرات الجذرية ، و 42 في المائة قالوا " نحن نريد إعادة بنائها بالكامل . جذب المزيد من الإصلاح تدعيماً عاماً أقل بصورة لافتة : في عام 2000 ، على سبيل المثال ، واحد في المائة فقط في مسح قومي أجرته Fox News تحت عنوان إصلاح تمويل الحملات الانتخابية ، باعتباره - تمويل الحملات - واحداً من " الموضوعين الأكثر أهمية للذين على الحكومة الفيدرالية تناولهما ، وأن 59 في المائة من الذين استجابوا للمسح الذي أجرته Gallup في عام 1997 قالوا بأنه حتى لو تم تطبيق إصلاحات ضخمة " سوف تجد المصالح الخاصة دائماً طريقة ما أو أخرى لتحقيق سلطتها في واستجبت . " عندما تكرر نفس السؤال في عام

2000 زادت نسبة الذين قالوا بأن أصحاب " المصالح الخاصة " سوف يحققون سلطتهم إلى 64 في المائة .

سوق التأثير وتداعياته التي وصفت هنا تعتبر قانونية بالنسبة للجزء الأكبر، والذي يقول الكثير عن طريقة القانون في ضبط السلوك كما تتطلبه الأخلاقيات الأصلية في العملية . ومع ذلك أنه يتفق مع فكرتنا عن مشكلات الفساد النظامية . الطريقة الأكثر قدماً في التفكير حول الفساد - تلك التي نطلق عليها بصورة عامة ، تقليدية - مفيدة هنا . الفساد في تلك الرؤية ليس خاصة في شخص معين أو عمل محدد ، ولكنه حالة كيان متكاملة - عملياً ، النيل من قدرة الدولة على تحريك ولاء المواطنين . عندما يصبح السياسيون مجرد امتداد للسوق - أو عندما تعتقد نسبة كبيرة من المواطنين بأنهم كذلك - يخطر النظام بفقد الثقة من مواطنيه ، وفي قدرته على الاعتماد على المشاركة والتفصيلات الخاصة لوضع سياسات عامة بصورة أصلية ومشروعة . يتمثل لب المشكلة ليس في مخالفة القانون ، ولكن الإدراك واسع الانتشار بأن النظام ككل ، ومعه الفرص والضمانات والتي يفترض توفيرها للمواطنين قد أصبحت " سوق التأثير " الذي أفسده التآمر بين الثروة السلطة .

ألمانيا : المشاركة في المفساد

كما هو الحال مع U.S ، لدى ألمانيا نظام فيدرالي ، سياسات ديمقراطية ، واقتصاد عالي النمو . إنها تحصل على درجات فساد مقبولة ، على الرغم من أنها لديها أيضاً مشكلات على المستوى المحلي ، وتعتبر موطناً لدوائر أعمال دولية التي قد أدت تعاملاتها إلى فضائح . يختلف فسادها عن المثال الأمريكي إلى حد ما ، لأن نظام الأحزاب بها يستند إلى تصورات

الديمقراطية ، ودور الدولة في الاقتصاد . ومع ذلك ، تتفق ألمانيا بشدة داخل أعراض سوق التأثير المتزايدة .

يلاحظ أحد الباحثين أن عصر ما بعد التوحيد قد شهد العديد من حالات الفضائح الصغيرة ، وأن الأمور التي على نطاق صغير عادة تجذب اهتمام الصحافة والجمهور ، بينما الحالات الأكثر أهمية تذهب دون أن يقف عندها أحد . إنه يفسر هذا النمط بسبب حالات الضعف طويل الأجل في القيم الديمقراطية . حققت ألمانيا ديمقراطية ودولة حديثة قبل أن يحرر نظامها السياسي ، كانت الديمقراطية تأتي من أعلى إلى أسفل ، بدلاً من أن تبنى من الجذور . النظام السياسي الألماني والذي يطلق عليه Rechtstaat ، لم يكن على مستوى جوهر قانونه الإداري محصناً تماماً من الفساد ، ولكن المواطنين اعتبروه على مدى فترة زمنية طويلة نظيفاً نسبياً . ومع ذلك يظهر الكثير من المشكلات في ذلك الجزء من الحكومة التي يتناول الإيرادات الكبيرة ، ويوصل مزايا لافته . في عام 1999 في عدد مجلة (ديسمبر 9) The Economist ، جاءت مقالة تقرر بأنه على مدى العام السابق ، قد تحرى البوليس عن 2,400 حالة فساد ، ضعف الرقم في عام 1996 . على سبيل المثال ، الفساد كثيف إلى حد ما في عقود البناء في الحكومات المحلية . تتصارع مصالح متضاربة من أجل العقود ومزاياها الأخرى ، ويوفر النظام السياسي اللامركزي في ألمانيا سلسلة واسعة من نقاط التواصل حيث تستطيع الأحزاب والسياسيون العمل كوسطاء تجاريين .

هيمنت ثلاثة أحزاب كبيرة جيدة التمويل وجيدة التنظيم على السياسات الألمانية وربطت مصالحها بالعمليات السياسية . إنها من اليسار إلى اليمين : الديمقراطيون الاجتماعيون (SPD) ، الديمقراطيون الأحرار (FDP) ، والاتحاد الديمقراطي المسيحي ، والذي يعرف في بافاريا بالاتحاد

الاجتماعي المسيحي (CSU) . وأيضاً من الأحزاب المهمة حزب الخضر رغم صغره وغالباً عنيد . توفر هذه الأحزاب تنوعاً في الارتباطات : رأسياً ، بين مستويات الحكومة ، وفاقياً ، بين الولايات وأقسامها الفرعية ، وقطعياً ، بين المصالح الاجتماعية والسياسية المتصارعة . وكما هو الحال في US ، تعمل أسواق التأثير أيضاً على تخفيض المنافسة السياسية . النظام الألماني الفيدرالي والبرلماني - في الواقع - ، يستلزم تحالفات حزبية على كل المستويات . من النادر أن تكون الأحزاب الكبيرة مجردة تماماً من السلطة ، حتى بعد الهزائم والفصائح يستعيد قادتها الرافعة الحزبية . يضاف إلى ذلك ، على الرغم من التمويل العام السخي تبقى حملات الانتخابات الألمانية عملاً باهظ التكاليف ، والأعلى فصائح فيما يتعلق بجميع الأموال السياسية . تبقى هذه غالباً شئناً حزبية متقاطعة : المشاركة في الفوائد ، القانونية وغير القانونية . كل الأحزاب الألمانية الكبيرة ، فيما عدا حزب الخضر تشترك في تعرضها لحالات فصائح . بعض هذه الفصائح الكبيرة جاءت على المستوى الفيدرالي ، كما تعبر عنها الحالات التالية .

مشتريات الآليات العسكرية المدرعة في الخمسينيات (1950) والطائرات المقاتلة قاذفات القنابل Lockheed في الستينيات (1960) ، قامت بتجيزها إكسكافات مصانع OttoBenz ، عضو يمين الوسط ، وارتباط كل هذا بمنتج السيارات ووزير الدفاع . لقد دفع مبلغاً لافتاً للتأثير السياسي ، في شكل مساهمة حزبية كبيرة بشكل غير عادي ، بدلاً من الرشاوي . ثبت في النهاية أن الصفتين ؛ المدرعات والمقاتلات بهما عيوب خطيرة ، واعتبرت الأخيرة فضيحة Lockheed الدولية الضخمة في السبعينيات (1970) .

في منتصف السبعينيات (1970) باعت شركة Flick الصناعية حصة كبيرة من الأسهم في شركة Daimler - Benz ، ترتب على ذلك التزام ضريبي محتمل قيمته بليون مارك أو أكثر . سعت Flick إلى إعفاء ضريبي خاص ، الذي يمكن السماح به قانوناً ، إذ أعيد استثمار الأموال بطرق مفيدة . منح وزيران متتاليان في الحكومة الفيدرالية الإعفاء ، أتضح فيما بعد أنهما حصلا على مبالغ كبيرة من المدير العام التنفيذي في شركة Flick . كانت هذه الأموال جزءاً من مشروع أكثر ضخامة ربما يصل إلى 25 مليون مارك من المساهمات إلى أكبر ثلاثة أحزاب وقادتهم . بينما قد سرعت فضيحت Flick سقوط التحالف الحكومي الذي كان يضم تلك الأحزاب الثلاثة في بداية الثمانينيات (1980) فإن المضاعفات القانونية كانت قليلة . رفعت قضايا على رؤساء الأحزاب المتورطين ثم أسقطت ومن بينهم الرئيس الألماني السابق هلموت كول .

في عام 1999 تم القبض على أمين الصندوق في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU ، حيث اتهم تأخذ مبلليون مارك من مقالول لوزارة الدفاع الذي سعى في ذلك الوقت إلى بيع دبابات إلى المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج الأولى . إدعى أمين الصندوق المذكور بأن المبلغ كان تبرعاً حزبياً ؛ أنكر الحزب استلام المبلغ . كشفت التحريات التالية عن شبكة كثيفة من حسابات الحزب السرية يتم تمويلها من تضخم أسعار لحساب سعوديين . تقاضي وزير الدفاع الألماني عدة ملايين مارك بصفته مستشار ، من المقالول لوزارة الدفاع السابق ذكره وذلك بعد أن ترك الوزير منصبه . إنه ساعد أيضاً حكومة كول على ترتيب صفقة بين المقالول وشركة البترول الفرنسية العملاقة لكي تشرف على مصنع تكرير متقووم في مدينة Leuna ، وأن تسوق منتجاته . وصل ما حصل عليه كول عمولة لهذه

الصفقات 2 مليون مارك أو أكثر ، أدى رفضه الإفصاح عن مصادر تلك الأموال (بعد خسارته في انتخابات عام 1999) إلى استقالته كرئيس شرفي للحزب ، وإلى المزيد من التحريات . حصلت الأحزاب الثلاثة الكبرى على مدفوعات ، يقدر المبلغ بحوالي 100 مليون مارك ، ذهب منها 85 مليون إلى حزب واحد فقط .

خذ الأموال وإجري

هذا النوع من الصفقات يجري في إطار ضعف القيود القانونية والسياسية . قدمت " ألمانيا " ضوابط جديدة على مساهمات الأحزاب في العقد الثامن (1980) ، ولكن لم تكن هناك حدود أو محاكمة ضد اسهامات الشركات أو الإسهامات النقدية . قانون الرشاوي لا يطبق بدقة ، كما أن معظم عبء مراقبة مثل هذه الإسهامات يقع على كاهل الأحزاب ذاتها . أخيراً ، رموز هذه المؤسسات العامة يتمتعون غالباً بالحصانة : شروط السجن نادرة ، الاتهامات الجنائية من المحتمل أنها تتناول الهروب من الضرائب ، وليس الرشوة ، وقد تستمر الحياة السياسية مع قليل من التوقف المحدود . Edmund Stoiber وزير الداخلية في " بفاريا " والذي اعترف في بداية عقد التسعينيات (1990) بأنه استلم هدايا شخصية من دوائر أعمال ، قد أصبح رئيس وزراء بفاريا ، وبحلول عام 2002 زعيم حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي CSU ، ومرشح لأن يكون مستشار ألمانيا . ديناميات الديمقراطية في ألمانيا ، والملاحظة فيما سبق ، قد تكون قللت من المحاسبة الديمقراطية بينما أكدت على مجرد توزيع المزايا الاجتماعية . على أية حال ، الاستياء من أدلة أسواق التأثير بين المواطنين الأمريكيين ليست واضحة في ألمانيا .

ومن ثم ، تظهر ألمانيا كيف تتكيف أسواق التأثير مع الحقائق السياسية . لدى عضو مجلس الشيوخ أو النواب رافعة سياسية أكبر من نظيره الألماني ، ولكن في ألمانيا ، المزيد من التأثير يمكن أن يكون قائماً في المستويات السياسية الأعلى - غالباً بين القادة في أكثر من حزب . لدى أولئك القادة وأحزابهم مصلحة عامة في النظام السياسي والانتخابي الذي يشاطرونه السلطة ، والاستمرار في توزيع المزايا المادية . يتميز الاقتصاد الألماني أيضاً بالحجم الضخم من الشركات الخاصة الضخمة ، اتحادات العمال ، وجماعات أخرى تتمتع بأموال لا فتة تحت تصرفها . النتيجة سوق تأثير يزدهر عند المستويات الأعلى ، يتقاطع مع الخطوط الحزبية ، يتضمن القليل من المخاطر نسبياً .

ماذا عن التداعيات الأطول أجلاً ؟ عمليات ألمانيا السياسية سلسلة وتنافسية ، ومع ذلك في السنوات الأخيرة كانت بطيئة في تكيفها مع الحقائق الجديدة ، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية تحمل توفير المزايا الاجتماعية الكثيفة التي تعتبر محورية بالنسبة للقبول العام . امتصاص ما يطلق عليه " الشرق القديم " من ألمانيا قد مثل عبئاً ثقيلاً وفجر حالات استياء متنوعة . كشف محاولات التأثير المتكررة على المستويات العليا (وبتكاليف مرتفعة) ، بالإضافة إلى ضعف القيود القانونية والقدرة على التحمل أو الإذعان يفترض أن هنا أيضاً تحتضن أسواق التأثير مصالح النخبة ، ولكن مقابل تكلفة عالية بالنسبة للتمثيل السياسي . في الواقع ، إذا ما استطاعت ألمانيا أن توفر تكييفات السياسة الاجتماعية والسياسية المطلوبة على مدى العقد التالي ، قد تخبرنا إلى حد كبير ، فقط كم قد كانت كثافة تلك التكاليف .

أسواق التأثير في اليابان : قادة ، تحزبية ، وقبائل

لدى اليابان أيضاً " أسواق تأثير " ، حيث الرموز السياسية تساعد على ربط المصالح الخاصة الكثير منها دوائر أعمال ، بمتخذي القرارات داخل دولة جيدة التكوين المؤسستي . هنا أيضاً ، المساهمات السياسية ، بعضها قانوني تتكامل مع تلك العملية . لكي يوجد أيضاً تناقضات مهمة . قد أنتجت أسواق التأثير اليابانية فساداً مريباً ، كثيفاً ، وتخريبياً . قد أثارت تلك الديمقراطية المنعزلة ، المركزية ، القوية قيمة الوسطية عن طريق قادة التحزب السياسي الذين قد نشروا ثقافة شبكات البيروقراطية والبرلمانية الذاتية . يعود تاريخ التحزبية إلى ظهور السياسيين المنتخبين في تسعينيات القرن التاسع عشر (1890) ، وفي المجتمع ككل ، أكثر بعداً زمنياً من ذلك . ولكن على مدى سنوات كبيرة تغيرت قاعدة الحزب الواحد ، والنظام الانتخابي غير العادي الذي أجبر المرشحين في حزب معين على أن يتنافسوا ، كل منهم مع الآخر مما شجع على ظهور " سياسات الأموال " على نطاق معين . تصور اليابان العناصر الأساسية لفساد أسواق التأثير ، وأيضاً تختبر حدود أعراضه المتراملة ، بما يوضح لنا الطرق التي تعكس بها " أسواق التأثير " التنوعات في المشاركة ، المؤسسات ، والخصائص الثقافية التاريخية .

الفساد ليس شيئاً جديداً في اليابان . لقد كان حقيقة في الحياة السياسية في أيام ما قبل الحداثة كما هو في العصر الحالي . في عام 1914 ، اشتملت فضيحة كبيرة اتحاد Siemens الصناعي ، وقرارات شراء المؤسسات البحرية . 9 من بين 15 رئيس وزراء انتخبوا ما بين 1955 عندما أنشئ النظام الحزبي الحديث ، والتفكيك السياسي في 1993 ، كانوا متورطين في فضائح ضخمة ؛ كانت الفضائح القومية تطفو إلى السطح تقريباً سنوياً أثناء تلك الفترة . لقد كان يمثل فساد الشرطة قلقاً متزايداً ، يمكن أن تحدث

التصرفات الخاطئة الكثيفة على المستويات المحلية والمركزية ، وقد وضع بعض المراقبين يدهم على اتجاه مقلق نحو المزيد من التصرفات الخاطئة من البيروقراطيين أنفسهم . ولكن السوق عالي القيمة في التأثير البيروقراطي القومي قد كان حقيقة في الحياة السياسية القومية إلى حد أن الكثير من المراقبين أطلقوا على المشكلة " الفساد الهيكلي " .

التأثير - التعامل - الأسلوب الياباني

تتفق اليابان تماماً مع الأعراض وخاصة ما بين عام 1955 وعام 1993 ، تاجر قادة الأحزاب والسياسيون الآخرون بما يملكونه من تأثير وحق التواصل إلى رموز البيروقراطية المؤسسية للحصول على المال من دوائر الأعمال . لقد استخدموا الأموال التي يحصلون عليها من أجل حملاتهم الانتخابية ، من أجل المناصرين لهم داخل فئاتهم الحزبية ، من أجل دوائرهم الانتخابية ، من أجل الولائم المطلوبة لنشر ثقافة عملاء البيروقراطية - وبالطبع من أجل الثراء الشخصي .

ولكن أسواق التأثير ، بصفة عامة متشابهة ، ونسخة اليابان تعكس تنوعاً في التأثيرات . تغلغل الفساد ، المصالح المالية الضخمة ، الأبعاد الثقافية أيضاً (مثل قواعد تبادل واتجاهات السلطة ، تشكيل السلطة لكل من الحزبية والاستجابات للفضائح) يعطي اليابان وضعاً منفرداً . يمكن أن تكون مبالغ الفساد مثيرة للدهشة : أحد رؤساء الأحزاب ورئيس وزراء سابق قبض عليه في قضية تهرب ضريبي ، وعند تفتيش بيته وجد بداخله ما قيمته 3.6 بليون ين - ما يساوي 30 مليون دولار . يقدر أحد الخبراء ، أنه في نهاية هيمنة الحزب الحاكم LDP في بداية عقد التسعينيات (1990) ، كانت نفقاته السنوية 8 بليون دولار للإبقاء على دوران آليات الحزب ؛

جمعت بعض تلك الأموال بصورة قانونية ، ولكن الكثير كان غير ذلك .
عندما نأخذ في الاعتبار إنه في منتصف الثمانينيات (1980) ، بلغ حجم
الإنفاق على الإنشاءات المحلية 53.6 تريليون ين سنوياً - ما يقرب من 225
بليون دولار بمعدلات الصرف حينئذ - أو أنه في بداية التسعينيات (1990)
15 في المائة من إسهامات LDP تأتي من فوائد العقارات والإنشاءات ، مع
الإبقاء على سرية الكثير ، عند ذلك ندرك نطاق العملية . تظهر فضائح ما
بعد الحرب كالاتي :

بدأت فضيحة بناء السفن في عام 1953 مع تشريع يمنح الشركات
القائمة ببناء السفن الحق في اقتراض رأس المال بمعدلات فائدة أقل من
السوق . في العام التالي كشف النقاب عن أن جماعات الضغط الذين كانوا
يدعمون ذلك القانون قد دفعوا رشاي كبرى للسياسيين وبعض
البيروقراطيين . وقعت حكومة Yoshida في مصيدة الفضيحة ، ولكن
نتيجتين أخريين كانت لهما نفس الأهمية . التدخل السياسي المكثف أوقف
إجراءات التقاضي ، مع التحرك إلى نمط من التنفيذ الضعيف لقوانين
الرشاوي . سرعت الفضيحة أيضاً تضامناً الأحزاب المحافظة المتقاتلة مع
LDP ، تلك الحركة التي حظيت بتدعيم من قادة دوائر الأعمال الذين
يرغبون في نقادي التكاليف العالية للتأثير الذي يظهر في حالة بناء السفن .
اشتمل " الضباب الأسود " للفضيحة ليس فقط على حالات سوء استخدام
معينة ، ولكن رشاوي دفعت إلى سياسي LDP للمساعدة على الحصول على
قرروض حكومية . في النهاية ، وصلت الرشاوي إلى اتحاد كرة السلة
الياباني . حصل رئيس مجلس إدارة الاتحاد ، ووزير زراعة سابق على
مبالغ كبيرة ، كما فعل الكثير من رموز LDP . بينما استخدمت المعارضة

والمنشقين عن LDP الموضوع للدفع إلى انتخابات قومية ، فقد ركزت المعارضة في حملتها على "اقتصاد قوي" وكسبت .
من بين حالات الفساد الأكثر شهرة في اليابان كانت فضيحة Lockheed ، والتي بدأت في عام 1976 . وصلت مدفوعات Lockheed ما يقرب من 500 مليون ين - حوالي 1.6 مليون دولار في 1976 - إلى رئيس الوزراء ، وقائد LDP ، Tanaka Kakuei . كان Tanaka مقتنعاً بالفساد في الثمانينيات (1980) ، وبسبب الالتماسات والاستئنافات استمرت القضية دون أن يدخل السجن حيث مات في 1993 . 460 شخص آخر اتهموا، و 17 من أعضاء المجلس النيابي Diet ظهرت أسماؤهم مع المدفوعات . شركة Lockheed الأمريكية كانت موضوع جلسات استماع في الكونجرس ، والتي أدت في النهاية إلى إصدار قانون ممارسة الفساد الأجنبية .

أثناء عقد الثمانينيات (1980) ، أصدرت شركة Recruit Cosmos ، إتحاد بين العقارات والاستثمار أسهماً إلى كبار السياسيين ، البيروقراطيين ونخبة آخرين ، وذلك قبل تداول هذا النوع من الأسهم في السوق ، عادة تقديم تمويل بدون فوائد مقابل أموال تحول من الهيئات الحكومية التابعة . يمكن أن تباع تلك الأسهم حينئذ مقابل أرباح كبيرة . أعطيت تسهيلات بيروقراطية وسياسية إلى سائر وحدات Recruit المتنوعة في المقابل . فضيحة ضخمة بدأت في الظهور عام 1988 ؛ أخيراً ، كشفت معالم الفضيحة بأن مثل هذه الصفقات امتدت لتشمل معظم الرموز السياسية في اليابان . في عام 1991 كشف الغطاء عن أن Kyowa ، شركة لصناعة الصلب والتشييد دفعت مبالغ كبيرة إلى Abe Fumio ، قائد لأحد تحزبات LDP ، ورئيس سابق لإثنين من وكالات التنمية المحلية . استخدمت Abe

التعاقدات السياسية ، بما في ذلك رئيس الوزراء السابق Suzuki للحصول على إذن لشركة Kyowa لبناء ملعب جولف . أخيراً ، حكم على Abe بالسجن .

فعلت حالة Sagawa Kybuin في الفترة من 1991 - 93 ، الكثير مما أدى إلى انهيار LDP في 1993 . Sagawa شركة نقل وتوصيل من خلال أسطول شاحنات خاص ، سعيًا إلى الحصول على ترخيص للتوسع على المستوى القومي ، أعطت مبالغ ضخمة إلى سياسي LDP ، مع تسهيلات في شئون النقل . مذكرة مشئومة بصفة خاصة بأن مقايضات (أخذ وعطاء) ذهبت إلى تشكيلات من عصابة الجريمة المنظمة . كان Kanemaru Shin يتعامل مع Sagawa أثناء العمل لانتخاب رئيس الوزراء . ما قد كشف للعيان من أعماله السياسية وارتباطاته مع الجريمة المنظمة كلاهما نال من ثقة الجماهير في LDP ، وجعل الاستياءات أكثر سوءاً بين الشباب والمرشحين الريفين الذين لم يكونوا مشاركين في أنشطة الفساد ، ولكن كان عليهم أن يتنافسوا مع زملائهم السياسيين من LDP المدعمين بأموال Sagawa . كان Kanemaru متورطاً أيضاً في هروب ضرائب و ثراء شخصي كثيف .

على مدى سنوات كان يعتقد بأن كبار البيروقراطيين - الرموز عالية المكانة في المجتمع ، وأيضاً داخل الولاية - كانوا بصفة عامة أمناء . ومع ذلك ، بنهاية عقد التسعينيات ، وجد أن أحد الرسميين المهم في " وزارة الصحة والرفاهية " قد أخذ كلاً من أموال وإكراميات من شركات إنشاءات . آخرون في " بنك اليابان " ووزارة المالية أخذوا أموالاً في مقابل معلومات عن إجراءات تفتيش " مفاجئة " . في عام 2000 ، روابط Nakao Eiichi القوية مع مقاول إنشاءات طوكيو أثناء عمله كوزير إنشاءات لفترة قصيرة

(مايو - نوفمبر 1996) أصبح هدفاً للتحريات . دفعت شركة الإنشاءات Wakachiku ما يزيد على 60 مليون ين للمساعدة على أن تصبح الشركة مؤهلة للدخول في مشروعات الإنشاءات العامة . امتدت إكراميات Wakachiku لتشمل سياسيين آخرين حينئذ - أعضاء حاليين وسابقين في مجلس الوزراء .

ما وراء الفضائح

قد وصف أحد الدارسين روابط أحزاب " اليابان " مع دوائر الأعمال كنوع من اتفاقية خدمات متبادلة ، حيث تعاملات LDP في سهولة التواصل ، ودوائر الأعمال توفر الإسهامات . سياسات أحد الأحزاب المعدلة خلقت منافسة سياسية كافية ، لجعل الأمر أمام المدعمين يستحق أن يقدموا أموالاً سائلة للمحافظة على LDP في السلطة ، وما يقرب احتكار سهولة التواصل الذي يعطي قادة الحزب رافعة على المانحين والمتبرعين ، والتي لم يستطع أي سياسي أمريكي أن يبدأ في ممارستها . ذلك مع سخاء النفقات على العروض والعقود ، يساعد على تبرير مستوى ونطاق ما هو غير قانوني . مثل هذا الفساد لم يمنع تحقيق أربعة عقود زمنية (40 عاماً) من المعجزة الاقتصادية ، في الواقع ، لقد عمل على تغذية الازدهار . ولكن قد كان لأسواق التأثير اليابانية تكاليف سياسية لافتة ، عمق الانقسامات التحزبية التي هوت بمكانة LDP إلى أسفل (مؤقتاً) في عام 1993 ، وربما ساهمت في عدم فعالية التكيف الاقتصادي في اليابان على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية ، وهذا ما دعي أحد الخبراء إلى القول بأن " اقتصاد في المرتبة الأولى ، وسياسات في المرتبة الثالثة . "

أثرت طبقتان من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المشاركة السياسية والاقتصادية بطرق حساسة ، مما أعد المسرح لتسويق تأثير البيروقراطية بأسعار عالية جداً . " أحدهما نظام 1955 " الذي تمثل في هيمنة LDP الموحد على الأحزاب السياسية ، والآخر في " نظام 1941 " حيث البيروقراطية التي أدت إلى التعاون الصناعي الذي خضع لهيمنة رسميين ذوي مكانة ، مقدرة ، ومن خارج الدائرة - ذلك النظام الذي ليس فقط سالماً من بقى الحرب ، التخريب وإعادة البناء ، ولكنه أيضاً قاد انبثاق اليابان كقوة اقتصادية عالمية . جعل نظام 1941 التواصل البيروقراطي والتأثير بنود محورية ، بينما نظام 1955 حولها إلى سلع سياسية قابلة للتسويق . سمح النظامان معاً للرموز السياسية مع الترابطات البيروقراطية بتقديم التزامات لا تصدق .

أثارت قوة المؤسسات البيروقراطية أنه ما قبل القرارات المهمة كان يتخذها بيروقراطيون ذات مكانة عالية الذين يتناول خطواتها بكفاءة عالية . على سبيل المثال ، نقص سهولة التواصل يمكن أن يعني عدم الدعوة للدخول في عطاءات الإنشاءات - أو بالنسبة للسياسي المحلي ذوي الطموح - لا يكون قادراً على الحصول على ائتمان بالنسبة للمشروعات أو الدعم اللازم لدائرته الانتخابية . تتطلب التجارة في التأثير على المستوى الأعلى شبكة أعمال أو قبيلة سياسية . تربط هذه الشبكة أعضاء المجالس النيابية المشتركين في مصلحة معينة في سياسية أو قطاع اقتصادي معين وتمثل أهمية لاقّة لدوائر الأعمال والبيروقراطيين . أصبح أعضاء مثل هذه الشبكات متحدثين واقعيين باسم الصناعة .

إذا كان LDP يمتلك احتكاراً ملحوظاً ، لماذا السياسات الانتخابية بهذه التكلفة ؟ تتعلق الإجابة بكل من التحزبية ، والطريقة التي يختار بها

أعضاء المجالس النيابية قبل 1994 . تختار المناطق الانتخابية ما بين 2 ، 6 أعضاء برلمانيين ، من خلال اقتراع لا تحدد فيه الأحزاب قوائم المرشحين . يعتمد التأثير السياسي الحقيقي على أن يكون عضو مجلس نيابي LDP ، ولكن مرشحي الأحزاب المتنوعة عليهم أن يتنافس كل منهم مع الآخر . ولعدم قدرتهم على تمييز أنفسهم طبقاً للموضوعات السياسية ، يصبح على المرشحين أن يشتروا التّدعيم . يفعلون هذا من خلال حفلات زواج ، تشجيع جنازات ، وبعض مناسبات عائلية أخرى ، وإعطاء نقدية غالباً في ظرف مرفق به كارت هدية لأولئك المعنّين . بمضى الوقت بنى السياسيون شبكات تدعيم محلية من أفراد يشاركون في اهتمامات ثقافية أو ترفيهية وأيضاً التزام سياسي - من خلال هذه المساهمات . قرر موظف في أحد المجالس التشريعية أنه أعطى 93 هدية في شهر نمطي تصل تكاليفها بسهولة إلى ما يزيد على مليون دولار . كان يعني توزيع الأموال على ذلك النطاق تدعيم قائد في الأحزاب داخل LDP الذي كانت مكانته داخل الحزب قوية ، وفي المقابل ، عن طريق تبعية كبيرة ونشطة . " سياسات المال " من هذا النوع قبل 1955 : سجلها باحث على أنها تعود إلى ما بعد حرب حكومة Kishi ، وتتبعها باحث آخر إلى الوراثة في عقد الثلاثينيات (1930) . ولكن النظام الحزبي اعتباراً من 1955 الذي كان يتشابه مع النظام البيروقراطي لعام 1941 شجع سوق التأثير الذي كان نشيطاً ، مربحاً وجوهرياً لتمويل أساليب السياسات الانتخابية عالية الحزب والتركيز الشخصي .

قيود ضعيفة

نتيجة ضعف الاستجابات ضد الفساد حدثت مبالغات في تلك الحوافز المالية . ابتداءً من فضيحة بناء السفن ، مروراً بتحريات الفساد ، كانت تحاصر أو تنتهي إلى أسباب سياسية . وكلاء النيابة العامة الذين يتمتعون بمكانة لافئة ، ولديهم تمييزاً وبصيرة نافذة في معظم الحالات الأخرى يعامل قضايا الفساد بحذر شديد ، وخاصة عندما يكون المتورطون رموزاً سياسية عالية المستوى . يمكن أن تمتد المحاكم قضية الفساد إلى عقود زمنية . قضية إدانات Tanaka Kakuei Lockheed كانت لا تزال في الاستئناف عندما مات في 1993 . في عام 1987 ، تقريباً 90 في المائة من قضايا الفساد انتهت إلى الحفظ . قبل عام 1993 ، السياسيون الذين تصدر ضدهم أحكام فساد مخلة بالشرف أو الأمانة ، كانوا يستطيعون استرداد سلطتهم ومكانتهم بمضى بعض الوقت ، ويعودون إلى ترشيح أنفسهم في دوائرهم الانتخابية وينجحون .

أسباب كثيرة تقع وراء هذه القيود الضعيفة . على مستوى النخبة ، تشجع الثقافة السياسية اليابانية التناغم ، وفي بعض الحالات الاختلاف ، بينما لا تشجع على المواجهة . بين المواطنين ، القبول التقليدي للسلطة ، التركيز على الارتباطات الشخصية بدلاً من الأدوار الرسمية ، وفكرة أن المحاباة (بما في ذلك التدعيم السياسي) تستحق ما يقابلها (مثل الهدايا وتسهيل المشروعات المحلية) عززت التسامح مع حالات الفساد . وحالة ما بعد الحرب نجحت ، إعادة بناء البلد المدمرة وارتفعت مستويات المعيشة إلى حدود غير مسبقة .

كان ينظر إلى الأحزاب السياسية اليابانية قانونياً ، على اعتبار أنها منظمات خاصة ، وتمويلها وتعاملاتها الداخلية اهتمامات خاصة أيضاً

بصورة طبيعية . الأكثر من ذلك ، الاهتمامات في قضايا الرشوة تمثل عبئاً ثقيلًا في الإثبات : يجب أن يكون واضحاً ليس فقط أن المدفوعات قدمت وتم استلامها ، ولكن أيضاً أن المستلم كان يعرف أنها رشوة ، وأن لديه الصلاحية للقيام بأداء مقابل تلك الرشوة . يستطيع السياسي حينئذ أن يدعي أنه اعتقد أن المدفوعات كانت مساهمة حملة انتخابية ، وأنه ليس لديه طريقة لتوفير المزايا أو المقابل المتوقع ، ولذلك تكون فرصته قوية للحصول على حكم بالبراءة أو حرمانه مؤقتاً من بعض الامتيازات . تعكس التدخلات السياسية لوقف أو إبعاد التحريات حقيقة أن المدعي العام يتم تعيينه عن طريق رئيس الوزراء . يجب أن يرفع وكلاء النيابة تقاريرهم إلى رؤسائهم لكي يكونوا على دراية بخطتهم وتقدمهم ، أحياناً يتخذوا قرارات كرد فعل متوقع لضغوط سياسية . على مدى سنوات السياسي الذي يتعرض إلى اتهام ما يستطيع أن يسارع إلى قادة حزبه لحمايته ، تلك الحقيقية التي تدعم قيمة العضوية الحزبية .

أزمة 1993

بحلول عام 1993 كان يبدو هيكل الفساد في حالة انهيار تحت ثقل وزنه الذاتي . لقد حطمت فضائح عقد الثمانينيات (1980) وبداية عقد التسعينيات (1990) الإدراكات العامة في LDP ، تلك المشكلة التي ازدادت سوءاً عندما كشفت حالة Sagawa الروابط بالجريمة المنظمة ، وبالإدراكات أن الفساد امتدت جذوره إلى البيروقراطية المركزية . كانت تكلفة " سياسات الأموال " أيضاً في ارتفاع سريع ، وتزداد استغلالاً بكل من الوفرة ، والتنافس الحزبي . في يوليو LDP المنقسم داخلياً بصورة سيئة هزم في الاقتراعات لأول مرة منذ تأسيسه . أنه إغراء بأن ينظر إلى ذلك باعتباره

نقطة تحول سياسية ، ولكن نمو الهزيمة كان أقل من التغيير المفاجئ والقوى على المستوى القومي ضد " سياسات الأموال " بدلاً من الصراعات الداخلية الحزبية . ثار السياسيون من الشباب ، وأولئك الذين من مناطق ريفية أكثر فقراً ضد تكاليف الحملات الانتخابية المرتفعة - وبصفة خاصة لأن كثيرين شعروا بأنهم لم يتسلموا حصتهم من أموال تحزبهم - بينما الصراعات عند القمة مشتتة حول موضوعات تعود إلى Lockheed وقبل أن تصبح أكثر مرارة . ولكن لم يستطع أي حزب معارض أن يدعي بصورة مقنعة أنه يتخذ ويدعم الجانب الأخلاقي لأنهم جميعاً (باستثناء الحزب الشيوعي) قد انخرطوا في " سياسات الأموال " . بحلول عام 1994 عاد LDP كجزء من تحالف غير مريح ، وظل في الحكومة منذ ذلك الوقت . ومع ذلك ، بقيت الصراعات التحزبية الداخلية ، وفي الواقع أصبحت جزءاً من هيكل LDP الثقافي الداخلي .

الإصلاحات التي تم تطبيقها في عام 1994 أنشأت 300 دائرة انتخابية يخرج منها عضو برلماني واحد - كان المقصود من هذا الإجراء كبح جماح التكاليف غير المبررة نتيجة التنافس الحزبي الداخلي الكثيف - وترك 200 مقعد لكي تشغل بالتمثيل النسبي . فرضت قيود جديدة وقواعد للشفافية والإفصاح للمساهمات ، وقيدت التمويل العام للأحزاب - وطبق على مدى فترة خمس سنوات . كان المصلحون يأملون أن يحسن النظام الجديد من التحزبية ، بما يجعل هناك صعوبة كبيرة أمام قادة الأحزاب لكي يتراكم لديهم التأثير ويتلاعبون بأموال الحملات الانتخابية ، وخفضت الحوافز سواء تلك التي تدفعها دوائر الأعمال ، أو بالنسبة للأفراد أعضاء المجالس النيابية لشراء أصوات المدعمين . سوف يأخذ تأثير هذه الإصلاحات بعض الوقت للتقييم : مواد التمويل العام أخذت تأثيراً كاملاً في بداية عام 2000 ، على

سبيل المثال . الأمل في الانتقال إلى منافسة حزبية أكثر توحداً تدور حول اختيارات سياسية واضحة كانت بطيئة في تطبيقها عملياً ، وتظهر الرائحة الكريهة من برميل المشكلات السياسية علامات تحسن قليلة ، وبصفة خاصة على المستوى المحلي . في نفس الوقت ، تستمر الفضائح ، أحياناً تتناول كبار البيروقراطيين في الوزارات مثل " وزارة الخارجية " .

لقد كانت تكاليف الفساد السياسية النظامية لافتة . وجدت المسوحات في عام 2001 أن حوالي 9 في المائة فقط من اليابانيين الكبار لديهم ثقة في المجالس التشريعية ، وأن 8 في المائة فقط في البيروقراطية المركزية ، وبالمقارنة بالمسح عام 1994 فقد كانت الثقة في البيروقراطيين مرتفعة إلى رقم 44 في المائة . يجب أن ينظر إلى هذه النتائج في سياق الإثبات بأن الثقة والرضا السياسي في " اليابان " الحديثة لم يكن مطلقاً مرتفعاً مقارنةً بالديمقراطيات الأخرى . ومع ذلك ، يرى أحد الخبراء أن سوء التصرف الوظيفي ، وليس المشكلات الاقتصادية ، الأداء السياسي الضعيف ، أو أي ضعف في المجتمع المدني ، السبب الأولى في التحرر من الأوهام السياسية في اليابان .

قد كانت هناك بعض التغيرات في السياسات ، وفي طريقة التعامل مع الفضائح . منذ أزمة 1993 ، الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد مع حدود جديدة قد أضعفت الروابط بين بعض السياسيين ومجموعات التدعيم المحلية . بعض قادة التحزبات أقل قدرة إلى حد ما للسيطرة على الأفراد أعضاء المجالس النيابية أو الناخبين المحليين . يقاوم السياسيون كأفراد إدعاءات الفساد بصرامة شديدة ، وأحياناً يتخذون إجراءات قانونية ، ويحاولون إبعاد أنفسهم عن التصرفات الخاطئة من الآخرين . على أعضاء مجلس الوزراء تحمل مسؤولية الرشاوي داخل وزاراتهم ، وعليهم الاستقالة

في حالة ظهور أي أنواع لحالات الفساد في دوائر مسئولياتهم . ولكن فساد أسواق التأثير لم يصل بعد إلى نهايته ، بدلاً من ذلك ، قد تبني إلى حد ما التكيف مع تشريعات الإصلاح وحقائق سياسات ما بعد 1993 .

أسواق التأثير في اليابان : المستقبلات البديلة

من الصعب تقييم تأثيرات الفساد في اليابان على مدى النصف قرن الماضي . وحتى منتصف عقد التسعينيات (1990) ، يمكن الافتراض مع التبرير أن تكاليفه الاقتصادية لم تكن ضخمة كما في الحالة الأمريكية ، قد كان معظم التخریب سياسياً ، ومن ثم أقل سهولة في قياسه . كانت المنافسة إلى حد كبير محصورة في النخبة ، وفي ميادين LDP الداخلية ، الناخبون لهم اختياراتهم ، ولكن اعتبار الحزب مسئولاً عن صندوق الاقتراع كان تقريباً مستحيلاً . ولكن قد يكون لذلك النقص في المساءلة تكاليف اقتصادية غير مباشرة ، إلى حد أن الحكومات تجد أنه من الصعب (أو غير ضروري) إحداث تغيير في السياسات استجابة للتغيرات الاقتصادية . حيث أن التغيير كان سريعاً ومستويات المعيشة كانت في ارتفاع متواصل ، قد يكون الناخبون استنتجوا أن مساومتهم مع الدولة ، ومع LDP الذي يتوسط ما بين الدولة والمجتمع كانت جيدة . ولكن حيث أن المد والجزر في الاقتصاد الياباني قد انتشر في العقد الأخير ، فقد نما الاستياء من الفساد . يجادل بعض الباحثين عن حق بأن الإصلاح الأصيل سوف يتطلب ليس فقط قوانين للانتخابات جديدة ولكن أيضاً تغيرات جوهرية في العلاقة بين الثروة والسلطة .

من الصعب توقع مستقبل الفساد في اليابان . لقد أثرت التحزبات الضعيفة وأنماط التأثير الأكثر شعبية داخل LDP المنافسة بين الأحزاب ،

وأن المزيد من الانتخابات القومية الحاسمة تستطيع أن تنتج سوق تأثير أكثر لا مركزية - ربما مثل ذلك الموجود في US . قد تبقى معدلات تكرار الرشاوي ، ومبالغ تغيير الاختيار الانتخابي عالية طبقاً للمعايير الأمريكية ، ولكن السياسيين الأفراد - الكثير منهم مع قليل من النفوذ البيروقراطي لوضع قيود على السوق - الذين يسرون ضد المتنافسين الحقيقيين من الأحزاب الأخرى في دوائر العضو الواحد ، سوف لا يطلبون رشاوي على النطاق الذي رأيناه قبل 1993 . سوف تصبح سلعة التأثير من الأصول التي أقل قابلية للبيع عندما يعرضها الأعضاء في سوق التأثير . عندما يكون الأفراد ورجال الأعمال أقل اعتماداً على الدولة ، ذلك أيضاً قد يعرض فساد تأثير السوق للمراجعة . سوف يبقى السياسيون اليابانيون متحزبين ، وسوف تستمر سلطة بيروقراطية الدولة المركزية لتصبح حقيقة في الحياة ، ولكن قد يصبح الفساد أكثر شبيهاً ببلدان أسواق التأثير الأخرى .

ولكن السيناريو الآخر الأكثر تشاؤماً ممكن أيضاً . يجادل البعض بأن البيروقراطية قد أصبحت أقل فعالية في وضع وتطبيق السياسة . قد نفكر بعمق في أن الشفافية البيروقراطية المدعمة قد تجعل الموقف أكثر سوءاً ، وخاصة إذا ضاعفت مثل هذه الجهود نقاط التواصل بالنسبة للرسميين وعمليات السياسة ، وإذا خلقت العملية السياسية التنافسية بصورة متزايدة المزيد من الوسطاء الذين يسعون إلى تكوين صداقة بيروقراطية . التصور الأكثر سوءاً ، أن تستطيع أسواق التأثير التحول إلى مجموعة غير مترابطة من احتكاريين غير منسقين - من المحتمل أن تكون أكثر عدم تأكد وأذى في المنظور الاقتصادي مقارنة بنموذج ما قبل 1993 . بينما من الصعب أن نقول كم من المحتمل أن تكون عليه المخرجات ، فسوف يكون من السخرية أن يكون ذلك جزئياً نتيجة لإصلاحات ما بعد 1993 .

فساد سوق التأثير : أعقد مما يبدو

الإسهامات السياسية وعمليات التأثير ليست أساساً فساداً ، ولكنها تثير تساؤلات جوهرية حول العلاقة بين الثروة والسلطة في الديمقراطيات . معظم مجتمعات سوق التأثير قد وصلت إلى التكتيفات القانونية والسياسية التي تفحص التجاوزات الأكثر سوءاً بينما لا تفيد كثيراً أصحاب النخبة السياسية والاقتصادية ، ولا يزال الكثير من المواطنين في تلك المجتمعات ينظرون إلى " سياسات الأموال " باعتبارها تأثيراً فاسداً إلى حد كبير . من الواضح أن الديمقراطيات المستقرة لم تحل بعد مشكلة الفساد ، على الرغم من أنها غالباً تظهر نظمها الخاصة باعتبارها معايير إصلاحية . سوف تكون العبارة الدقيقة أنهم يتعرضون لعرض فساد خاص بنظمهم والذي يعتبر أكثر تهديداً لقيم وحيوية السياسات أكثر من التنمية الاقتصادية ، ذلك العرض الذي من المحتمل ألا يجذب كثيراً المنظمات والمصالح التي اعتادت أن تفكر في الفساد من المنظور الاقتصادي أساساً . إنه لا يزال ذلك العرض الذي يستحق تناوله بالبحث والدراسة العميقة .

من الصعب تحديد نطاق فساد سوق التأثير . يمكن أن يكون من الصعب التمييز بين الإسهامات الفاسدة والتأثير من المنظور القانوني ؛ التكاليف طويلة الأجل ، موزعة على نطاق واسع وتأخذ شكل تخفيض حيوية السياسات الانتخابية ، وجودة السياسة العامة ، بدلاً من التخريب الذي يحدثه القليل من الصفقات المحددة . أصحاب مصالح الثروة قد يكون لديهم الكثير من النفوذ السياسي ، بحيث أن المزيد من الفساد المكثف ليس ضرورياً ، والبدل ، أنهم وعملاءهم السياسيين أصبحوا خبراء في تغطية مساراتهم ، أو في إضفاء مسحة عامة على الأنشطة . إذا كان أي من هذا (أو كليهما) صحيحاً ، فإن ديمقراطيات السوق سوف تكون قد أوجدت ترابطات قانونية ،

خاصة • أو لا مركزية بين الثروة والسلطة ، والتي في مجتمعات أخرى تضطلع بأشكال فساد أكثر وضوحاً . هذه النقطة ملائمة ليس فقط لدرجات الفساد المقبولة نسبياً والتي تحصل عليها معظم بلدان سوق التأثير ولكن أيضاً للمضامين طويلة الأجل والتي تنظر إلى التحرر الاقتصادي باعتباره استراتيجية ضد الفساد . من الصعب أيضاً الحكم على التأثيرات الاقتصادية المحتملة . سوف لا نعرف أبداً إذا ما كانت هذه الاقتصاديات الثلاثة (الولايات المتحدة ، ألمانيا ، واليابان) إذا ما كانت قد نمت أسرع ، أو بطرق عادلة ومرغوبة بدون فساد سوق التأثير . تجد ألمانيا واليابان صعوبة في التكيف مع النظام العالمي الجديد ، تلك المشكلة التي يمكن تتبعها جزئياً في دور أسواق التأثير الذي يهيمن على المنافسة والتغيير السياسي . الأكثر من هذا ، ينبغي ألا ننسى الفساد الذي تتضمنه صفقات الشركات الدولية التي تدعي ديمقراطيات السوق الوطني . سوف تتبشّق مثل هذه الحالات ، باعتبارها مشكلات في البلدان الأقل نمواً ، وذلك في الفصول التالية .

تتشرك حالات سوق التأثير في كثير من الخصائص ، ولكنها أبعد ما تكون عن النمطية . عوامل المشاركة السياسية والاقتصادية الخاصة بهذه البلدان تقدم أشكالاً متنوعة ؛ ينطبق هذا أيضاً على المؤسسات ، متضمنة ليس فقط قوانين مقاومة الفساد وتطبيقها ، ولكن أيضاً النظم الحزبية ، الأسس القانونية للأسواق ، النظم الانتخابية ، وقواعد التمويل السياسي . العوامل الثقافية التي غالباً تنفذ إلى البلدان التي تعرقل عناقيدنا الثلاثة الأخرى مهمة أيضاً . عموماً ، الاستشراف التحرري للسياسات والاقتصاد تمثل ثقافة سياسية واجتماعية . السلوك داخل بلدان أسواق التأثير ، يتأثر بمفاهيم المواطنة والسلطة ، وبالطبع الصواب والخطأ - القيم والأحكام المتأثرة بأنواع الخبرات اليومية ، و المعتقدات الوطنية ، التي تشمل على

الثقافة في كل مكان . سوف تستمر أسواق التأثير في التطور بطرق مشروعة أو غير مشروعة .

سؤال أخير يفرض نفسه . هل حقيقة تنتمي اليابان إلى هذه المجموعة ؟ معدل تكرار الفضائح ونطاق الأموال المتضمنة كانت على مدى سنوات كبيرة ؛ أكبر كثيراً من تلك التي رأيناها في الولايات المتحدة أو ألمانيا .

يجري أحد الباحثين مقارنة بين ممر كل من اليابان وألمانيا إلى الديمقراطية ، حيث يلاحظ أن الجوهر الإداري للدولة المتمدينة يأتي قبل التحول إلى الديمقراطية وأنه يمثل العمود الفقري للنظام . بالنسبة للوضع في ألمانيا ، يفترض الباحث أن العمليات الديمقراطية تأخذ قيمة أقل من السلع المادية التي يمكن أن تستغني عنها الدولة . عندما ظهرت الأحزاب السياسية المتنافسة كانت الأقل صوتاً في مقاومة تقسيمات المجتمع من النخبة حراس التأثير الديمقراطي . وبالمثل ، يوجد في ألمانيا تركيز على المخرجات - من يحصل على ماذا - من العملية الديمقراطية كقيمة في ذاتها ، ويقترح أن أفكار الوظيفة العامة بصفاتها سلطة غير شخصية تتم ممارستها في ثقة مؤقتة تتطور بصورة ضعيفة فقط .

مقارنة أخرى مرتبطة باليابان . " سياسات الأموال " بها تشبه تلك الخاصة بكوريا . إذا أخذنا في الاعتبار التشابهات الإقليمية ، والتعقيدات التاريخية المتداخلة لهاتين الدولتين ، فإن وضعهما في فئات منفصلة قد يبدو خاطئاً . ولكن يوجد أيضاً تناقضات مهمة . بالنسبة لمعظم السياسيين اليابانيين في فترة ما بعد الحرب ، الذين يدورون حول الانتخابات السياسية ، بينما بقيت كوريا دولة ديكتاتورية . لا تزال كوريا تدعم العمليات السياسية الديمقراطية ، والمؤسسات اللاتحوية الأساسية . كان ينظر إلى البيروقراطية

اليابانية على نطاق واسع باعتبارها مستقلة - أو حتى غير ودية - ولكن ذات جودة عالية في معظم الفترات ، بينما كانت كوريا أكثر سياسة - مستعمرة في أوجه مهمة عن طريق شبكات شخصية من قمة الرموز القومية . كلا الاقتصاديين تسيطر عليه اتحادات صناعية ضخمة ، ولكن اليابان لم تكن موضوعاً لمناورات القادة السياسيين كما كانت كوريا على مدى سنوات كثيرة .

في الواقع كانت " سياسات الأموال " تمثل نوع الفساد في كلا البلدين، ولكن ترتيبات المصالح التي تخدمها ، علاقاتها بالمنافسة السياسية ، والدور الذي تلعبه من خلال مؤسسات قوية (اليابان) مقابل مؤسسات ضعيفة (كوريا) قد اختلف بصورة لافتة بالنسبة لنصف القرن الماضي ، بما يبرر وضع كل منهما في فئات فساد مختلفة .